مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرها جامعة صبراتة بشكل إلكتروني

# التنمية غير المتوازنة وأثرها على التحول الديمقراطي في ليبيا

مقدم البحث:
إبراهيم علي خليفة

سنة 2024م

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

# التنمية غير المتوازنة وأثرها على التحول الديمقراطي في ليبيا

إبراهيم علي خليفة

## المقدمة

بينما يبدو التحول الديمقراطي وتحسين الوضع الاقتصادي أمرا إيجابيا، يمكن أن يكون للتنمية الاقتصادية غير المتوازنة تأثير سلبي على هذه العملية، ما يسلط الضوء على أهمية هذا البحث، وسيكون من المهم أن نفهم هذا التأثير ونحلله بدقة لفهم العوامل التي قد تؤثر على استدامة التحول الديمقراطي في ليبيا

**أهمية البحث**:تكمن أهمية البحث في:

استعراض الأدبيات السابقة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية غير المتوازنة، والتحول الديمقراطي في ليبيا، ومحاولة تقديم بحث ذي مضامين جديدة مختلفة عما جاءت به الدراسات السابقة.

توضيح أهمية التأثير الذي ترتب عن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة على التحول الديمقراطي في ليبيا.

إثراء المكتبة العربية ببحث متواضع يتضمن تحليلا لأثر التنمية الاقتصادية غير المتوازنة على التحول الديمقراطي في ليبيا.

تقديم بحث يختلف عما جاءت به الدراسات السابقة.

**أهداف البحث**: تتمثل أهداف البحث في:

- دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية وأبعادها، وإلقاء الضوء على التنمية الاقتصادية غير المتوازنة.
- إلقاء الضوء على التحول الديمقراطي في ليبيا وأهم مراحله.
- التنبيه على الأثر الذي يترتب عن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة على التحول الديمقراطي في ليبيا.
- التحقق من صحة الفرضيات المتعلقة بالبحث.

**إشكالية البحث:**

من الصعب التعمق في تفاصيل التنظير في مجال البحث العلمي حول موضوع التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، كما أنه من الصعب رد تراجع التحول الديمقراطي في ليبيا إلى إشكالية فلسفية أو قضية نظرية بحتة، خاصة في المرحلة الحالية التي تشهدها ليبيا بعد الثورة.

إن إدراك الحقيقة –بحثيا- هو ما حاولت هذه الدراسة التنبيه عليه من خلال موضوع التنمية الاقتصادية غير المتوازنة وأثرها على التحول الديمقراطي في ليبيا.

إضافة إلى الإجابة على أهم التساؤلات المتعلقة بالدراسة وهي:

- كيف تؤثر التنمية الاقتصادية غير المتوازنة على التحول الديمقراطي في ليبيا ؟ ولماذا؟

- ما مدى الأثر الذي يترتب عن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة على التحول الديمقراطي في ليبيا؟

**الدراسات السابقة:**

الانتقال الديمقراطي في ليبيا - الواقع والتحديات – للباحثة شهرزاد فكيري، جامعة الشلف، الجزائر، حيث اكتفت بتتبع بعض المتغيرات المؤدية إلى العجز الديمقراطي في ليبيا قبل الثورة، والمؤسسات الاقتصادية، وبناء الانتقال الديمقراطي بعد الثورة، والتحديات التي تواجه التحول الديمقراطي، ولم تتطرق إلى مدى تأثير المؤشرات على التحول الديمقراطي.

عوائق التحول الديمقراطي في ليبيا – دراسة في العوامل الداخلية- بحث للدكتور عمران محمد الجداري، كلية الاقتصاد، جامعة الزيتونة، حيث اكتفت الدراسة بالإطار النظري لتحليل عملية التحول الديمقراطي، والتطرق إلى المعوقات الداخلية للتحول الديمقراطي في ليبيا دون ذكر الجانب الاقتصادي والتنموي.

**فرضية البحث:**

التنمية الاقتصادية غير المتوازنة قد تؤثر سلبا على التحول الديمقراطي في ليبيا، وهذا التأثير قد يكون بدرجة كبيرة.

الحدود الزمانية: يركز البحث على الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2022 نطاقا زمانيا، مع الأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي للتحول الديمقراطي في ليبيا،

الحدود المكانية: فيما يخص الحدود المكانية تشمل الدراسة دولة ليبيا نطاقا مكانيا للبحث.

**مناهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج هي:

المنهج الوصفي التحليلي، حيث يمثل دراسة واقعية للتنمية الاقتصادية غير المتوازنة في ليبيا، كذلك دراسة عملية التحول الديمقراطي فيها.

المنهج الكمي التحليلي، وذلك من حيث جمع البيانات الخاصة بالتحول الديمقراطي والتنمية غير المتوازنة في ليبيا وتحليلها.

المنهج التاريخي، حيث إنه لا يكتفي بسرد الوقائع، إنما يمدنا بالجانب التفسيري للتحول الديمقراطي والتنمية في ليبيا.

بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، حيث يركز البحث على الحالة الليبية مجالا للبحث.

**هيكلية البحث:**

**المبحث الاول: الانتقال الديمقراطي.**

**أولا: الإطار النظري للانتقال الديمقراطي.**

**ثانيا: التحول الديمقراطي في ليبيا.**

**المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية المتوازنة وغير المتوازنة.**

**أولا: النمو والتنمية والتنمية غير المتوازنة.**

**ثانيا: التنمية الاقتصادية غير المتوازنة.**

**ثالثا: ملامح التنمية الاقتصادية غير المتوازنة في ليبيا.**

**المبحث الثالث: تحليل تأثير مؤشر التنمية غير المتوازنة في ليبيا علي التحول الديمقراطي.**

**أولا: تحليل بيانات التنمية الاقتصادية غير المتوازنة والتحول الديمقراطي.**

**ثانيا: البيانات والجداول.**

**المبحث الأول :الانتقال الديمقراطي:**

**أولا : الإطار النظري للانتقال الديمقراطي.**

**مفهوم الانتقال الديمقراطي:**

الانتقال الديمقراطي مصطلح من المصطلحات التي حظيت بحيز كبير في مجال العلوم السياسية، خاصة القسم الأكاديمي نظرا للممارسة غير الديمقراطية من بعض النظم، ويأتي التحول من خلال انتقالها من سلطوي إلى نظام ديمقراطي (العربي 2018).

وللمصطلح عدة مسميات متشابكة ومتداخلة تختلف باختلاف وجهات نظر العديد من الباحثين.

فهي عند ألان ثوربين: الانتقال الديمقراطي عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمره.

وعرفها أندريان تشارلز بأنها التغيير بين النظم، فهو يعني به التغيرات الحاصلة في النظام سواء كانت عميقة أم سطحية. بينما ذهب محمد الجابري إلى ربط التحول بالانتقال الديمقراطي إذ يرى أنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لاتحترم حقوق الإنسان بالمعنى الواسع، وليس فيها مؤسسات تعلو على الأفراد، وليس فيها تداول للسلطة ...إلى دولة ترتكز على ثلاثة أركان (حقوق الإنسان _دولة مؤسسات _تداول للسلطة على أساس الأغلبية )

مؤشرات الديمقراطية هي: قدرة الحكومة، وامتلاكها الصلاحيات لممارسة السلطة، وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى عدم وجود قوى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واقتصادها.

**الفرق بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي:**

التحول الديمقراطي هو: عملية تراكمية مستمرة تهدف إلى دمج صيرورة المشروع الديمقراطي في المنظومة المجتمعية سواء كانت سياسية أم ثقافية أمأيدولوجية، وانعكاس ذلك على سلوك المواطنة للفرد والمجتمع.

أما مرحلة الانتقال الديمقراطي هي مرحلة مؤقتة ترتبط بشروط زمانية ومكانية لتحقيق عملية التحول وصولا إلى التجسيد الديمقراطي (العربي 2018).

**تعريف الديمقراطية:**

تعرف الديمقراطية "بأنها حكم الشعب"أو"حكومة تُختار وتمثل وتعمل لأجل الشعب" ومن خلال التعريف الأخير يمكن فهم وجود خصائص ومزايا وعيوب تختلف من نظام سياسي إلى آخر، وهي أي الديمقراطية: عملية معقدة تعكس وجود عمليات فرعية أبرزها العملية الانتخابية وصنع القرار (خشيم 2013، ص 162).

والديمقراطية هي نظام سياسي انتخابي يستطيع المواطنون من خلاله المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة، وهي أنظمة سياسية لبرالية يتمتع فيها المواطنون بحقوق مدنية إضافية، وتحميها الدولة عن طريق تقييدها، ويصف آخرون الديمقراطية بعبارات أوسع يرون فيها نظاما تشاركيا ودوليا يشارك المواطنون في الانتخابات والمجتمع المدني والخطاب العام، إضافة إلى نظام سياسي فعال يمكن للحكومة أن تتصرف نيابة عن المواطنين (باستيان هير2022).

أنماط الديمقراطية:

إن أنماط الديمقراطية تختلف بين ديمقراطية مباشرة، وغير مباشرة، وشبه مباشرة.

فالديمقراطية المباشرة توجد فيها عدة أدوات تمكن المواطنين من اتخاذ القرارات بشكل مباشر، ومن أهم هذه الأدوات: الاستفتاء، والاجتماعات الشعبية، والحملات، والنشاطات العامة، ويمكن أن نذكر بعض الدول التي تتبنى هذه الآلية من الديمقراطية كنيوزيلاندا وأيسلندا، والديمقراطية شبه المباشرة وهي نظام يجمع بين الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة، وله عدة أدوات، مثل الاستفتاءات، ولجان الاستشارة، والحوار المجتمعي، أما الديمقراطية غير المباشرة فهي: نظام حكم يعتمد على تمثيل الشعب عن طريق ممثلين يتخذون القرارات نيابة عنه وهي تعتمد على عدة أدوات أهمها: الانتخابات، والاستفتاءات، واستطلاعات الراي(خشيم،كورس2023، 2024).

أسباب التحول الديمقراطي

حدد صامويل هانتغتون خمسة أسباب للتحول الديمقراطي وهي: (الوحيشي،2015)

- نتائج العدوىوهي تأثر الدول المجاورة بمطالبة شعب دولة ما بالديمقراطية وبدء مواطني هذه الدول بمطالبة حكوماتها بالإصلاحات مثلما، حدث في الموجة الثالثة 1991في أوروبا الشرقية.
- انهيار الحكومة الاستبدادية، عندما يعجز النظام عن توفير الحاجات الأساسيةللمواطنين ولا يستطيع أنيصون النظام السياسي، فيطالب المواطنون بالإصلاحات، وقد يصل الأمر إلى الثورة لإعادة بناء نظام آخر، مثـال ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي بسبب الركود الاقتصادي،
- النمو الاقتصادي الذي يشير بدوره إلىزيادة الطبقة الوسطى التي بدورها تطالب بمنحها فرصا للانخراط في العملية السياسية، مثلما حدث في كوريا الجنوبية وتايوان.
- خيارالقادة السياسيين، وذلك من خلال إدراك القادة السياسيين أن خيار التحول الديمقراطي هو العلاج الوحيد للحفاظ على النظام السياسي الحالي، مثال ذلك تحول جنوب أفريقيامن نظام التمييز العنصري إلى النظام الديمقراطي.
- تأثر الجهات الفاعلة من خارج الدولة، وهي تشمل الضغوطات الخارجية للمنظمات الدولية والدول على النظام الاستبدادي، مثـال ذلك انهيار نظام ماركس في الفلبين بسبب الضغوط الدولية خاصة من الولايات المتحدة (إيمان 2016).

**ثانيا: التحول الديمقراطي في ليبيا:**

التحول الديمقراطي يشير إلى انتقال النظام السياسي من حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وهناك عوامل عديدة مؤدية إلى التحول الديمقراطي أهمها:

- المطالبة بالديمقراطية، وهذا يشير إلى الضغوط الداخلية التي بدورها تعني الضغوط والاحتجاجات التي تنشأ داخل البلد بمشاركة المواطنين والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والإعلامالمستقل.
- النمو الاقتصادي والتعليم، فعندما يصبح لدى الناس وعي اقتصادي وثقافي يزداد وعيهم بحقوق الإنسان.

والمشاركة السياسية، مما يزيد من المطالبة الديمقراطية .

- الضغوط الخارجية كالتدخل الأجنبي وتأثير المنظمات الدولية التي تمثل عواملَ مؤثرةً في التحول الديمقراطي في الدول (زياد جهاد، 2018).

وفيما يتعلق بالوضع في ليبيا فقد مثلت كل هذه العناصر دورا اساسيا في مسألة المطالبة بالديمقراطية، فالوضع الاقتصادي للمواطنين وثقافتهم أدت إلى نمو بذرة المطالبة بالديمقراطية، والتي سرعان ما ظهرت بمجرد توفر الظروف المناسبة لذلك.

إن الاحتجاجات الشعبية تمثل الأسلوب الذي أدى إلى التحول الديمقراطي في ليبيا، وذلك بعد فشل الوسائل الأخرى كالإصلاحات الديمقراطية أو التحول التدريجي الذي سعى إليه برنامج ليبيا الغد قبيل الثورة، بالإضافة إلى عامل الضغوط الخارجية الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام الشمولي، وفتح المجال أمام الانتقال الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثاني :التنمية الاقتصادية المتوازنة وغير المتوازنة:

**أولا:مفهوم النمو والتنمية والتنمية المستدامة:**

نظرية التنمية هي خليط من النظريات حول كيفية تحقيق تغيير مرغوب في فيه، أو تنمية وتطوير في المجتمع بأفضل السبل، وتعتمد هده النظريات على مجموعة متنوعه من التخصصات العملية والمناهج الاجتماعية (موسوعة ويكيبيديا).

وقد ظهر مفهوم التنمية ليشير إلى خلق الثروة، لكن بعد الحرب العالمية الثانية توسع ليشمل النمو الاقتصادي؛ وبحلول التسعينيات توسع مرة أخرى ليضم العوامل الاجتماعية والبيئة أيضا.

**النمو والتنمية والتنمية المستدامة:**

وقد ظهر مفهوم التنمية قبل التنمية المستدامة، حيث ترتبط التنمية المستدامة بمفهوم النمو والتنمية اللذين يمثلان عاملا مهما يخلق مجتمعا عادلا منصفا، ويهدف النمو الشامل إلى الحد من القهر وعدم المساواة وخلق الفرص للجميع، وهو يرتبط بالسياسات والممارسات التي تدعم المهمشين ومحدودي الدخل والشركات الصغرى، في حين تتعلق التنمية المستدامة بتقليل النفقات مع ضمان كفاءة التوزيع وتخصيص الموارد للاستخدامات الأكثر قيمة، بهذا تصبح التنمية مستدامة إذا ظلت الموارد الطبيعية نامية أو زادت مع مرور الوقت (المولوي 2023).

والتنمية المستدامة أشمل من التنمية فهي تمثل اتجاهًا حتميًا في عملية التنمية العالمية، وهناك اختلاف بين مفهوم النمو والتنمية والتنمية المستدامة، فالتنمية تعبير عن إعادة الهيكل الاقتصادي لمنح الأشخاص مستوى معينًا أفضل ومزايا اجتماعية أكبر، في حين عُرف مصطلح التنمية المستدامة رسميًا في تقديم اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ( w c e d )عام 1987على أنها تركز على أبعاد ثلاثة: اقتصادي، ومسؤولية اجتماعية، وحماية بيئية، بهذا فهي تركز على تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية مع حماية البيئة. أما عن مصطلح النمو والتنمية يمكن القول إن النمو يولد الرفاهية،

في حين تزداد الرفاهية بالتنمية، والنمو الاقتصادي لا يشمل بالضرورة تحقيق التنمية (عبد الطيف، عبدالرحمن، دراسات في التنمية).

**أنواع التنمية الاقتصادية:**

يمكن تقسيم أنواع التنمية إلى : ( الاقتصادية 2021)

- تنمية التعليم وتوفير طرق المساعدة.
- تنمية الأمنوالاستقرار.
- تنمية الأسواق.
- تنمية حقوق الإنسان.
- تحقيق الاستقرار السياسي.
- الوصول إلى التنمية المادية.
- توفير التنمية الغذائية.
- التوسع بالتنمية التكنولوجية المعلوماتية.
- التنمية الاقتصادية الخضراء، وهي تركز على تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على التنمية.
- التنمية الاقتصادية المستدامة بطرف محافظ على الموارد، وتحمي البيئة وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (ejaba,2023 ).

ثانيًا التنمية الاقتصادية غير المتوازنة:

تقوم التنمية غير المتوازنة على أساس مشاريع انتقائية، وقد يؤدي إعطاء الأفضلية لمثل هده المشاريع إلى إهمال القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة الأولية، غير أن قطاع الزراعة في البلدان النامية ربما يجب أن يُعطى اهتمامًا أكبر نظرًا لأن تطور الصناعة قد يكون مستحيلًا، مع بقاء خيار قيام الدولة بسياسات تشجيعية للمستثمرين من أجل إقامة صناعات مكملة فيها (كوبيبي، ابوزيان2022).

**نماذج نظرية التنمية:**

- هيرشمان ونظرية الصناعة الحركية، حيث يرى ضرورة التركيز على الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية التي بدورها تعمل على تحفيز القطاعات الأخرىللحاق بها، وتكون التنمية وفق معايير أهمها:القدرة على الدفع إلى الخلف، حيت ترتب المشاريع وفق ترابطها الخلفي وتدني ترابطها الأمامي،ويرى هيرشمانأن الاستثمارات المنتجة مباشرة تعطى أولويةفي الترتيب على استثمارات البنية القاعدية،لأن الأولى تشكل تحفيزًا للقيام بالثانية (المولوي2023).
- نظرية أقطاب التنمية وتركز على أقطابالنمو كحافز للتنمية بدلًا من الصناعات المحركة التي استخدمها هيرشمان، فأقطابالنمو تتجاوز الصناعة، ويمتد تأثيرها إلى التنمية الاجتماعية، ويشترط فيها توفر مسبق لوسط اجتماعي اقتصادي يمتلك الحد الأدنى من التطور، ويوفر المرونة اللازمة لعمل آلياتالجذب في أقطاب النمو من أجل نجاح انطلاق التنمية الاقتصادية.
- جيرارد ونظرية الصناعات المصنعة يرى أن أي تنمية بالدول المختلفة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة، وهو يركز على الصناعات المصنعة، لأنها تضع مجموعة من الآلات الجديدة في خدمة الاقتصاد؛ مما يشكل عاملًا تحفيزيًا للصناعات الأخرى،وقد أعطىمثالًاصناعة الحديد والصلب (المولوي 2023).

ثالثًا : ملامح التنمية غير المستدامة في ليبيا:

يشير مصطلح التنمية غير المتوازنة إلى عدم توزيع الثروة والفرص بشكل عادل في المجتمع، وأهم ملامحه هي:

- انعدام المساواة الاجتماعية، حيث يتراكم الغنى والقوة في أيديالقلة القليلة، وتظل الغالبية العظمى من السكان في وضعية فقر ووضعية اقتصادية ضعيفة، هذا الانعدام في التوزيع العادل للثروة يؤثر بشكل كبير على مشاركة الأفرادفي العملية السياسية، ويعكس نقصها في المشاركة الديمقراطية.
- تفاقم الفقر والبطالة.
- التفاوت في الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- الاعتماد السياسي الاقتصادي.

آثار التنمية غير المتوازنة في ليبيا:

تأثير التوزيع غير العادل للثروة والفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية، حيث تمثل عاملاً مؤثرًا في تعطيل عملية التحول الديمقراطي في البلاد. يمكن أن يؤدي هذا التوزيع غير العادل إلى تفاقم الفقر وانعدام المساواة الاجتماعية، وتعزيز الاستقطاب السياسي والاجتماعي، وبالتالي يمكن أن يتسبب في تفشي الاضطرابات والصراعات الداخلية.

الفساد: يعد الفساد من أكبر التحديات التي تواجه ليبيا، يؤثر الفساد على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويعوق التنمية المستدامة ويؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، وبالتالي انتشار ظاهرة العزوف عن المشاركة في العملية الديمقراطية.

عدم توازن التنمية الاقتصاديةيفتح المجال أمام انتشار ظاهرة شراء الذمم، مما يتسبب في صعود النخبة الفاسدة إلى سدة الحكم، مما يزيد من أزمة عدم التوازن التنموي في ليبيا.

كل هذا أدى إلى ضعف الهياكل الحكومية، وعدم الاستقرار السياسي. هذا التوتر السياسي يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## المبحث الثالث:

تحليل بيانات مؤشر التنمية غير المتوازنة مع مؤشر الديمقراطية:

أولًا: تحليل بيانات التنمية غير المتوازنة والتحول الديمقراطي:

بمجرد النظر إلى بيانات الجدول المتعلق بمؤشر التنمية غير المتوازنة والتحول الديمقراطي في ليبيا تبين أن المؤشر يمثل نِسبًا مرتفعة ومتقاربة خلال كل السنوات التي تشملها البيانات. في سنوات 2010- 2011- 2012 كان مؤشر التنمية غير المتوازنة في أعلى مستوياتها اللاحقة، ليصل إلى أقل مستوياته بمعدل 5.3 في السنوات 2018_2020ليعاود الارتفاع مجددًا ليصل الى 6.4في 2023

أما فيما يخص مؤشر الديمقراطية فقد سجل معدلًا منخفضًا في نسبيًا2010متأثرًا ببيانات النظام قبل ثورة فبراير، ليرتفع في عام 2011إلى 3.5 ثم يصل إلى أعلى معدل وصل إليه في ليبيا بعد الثورة إلى 5.15 عام 2012ليبدأ في الانخفاض تدريجيًا ليصل الى 2.25 _2.02بينأعوام 2015 -2019 ليصل إلى 1.9عام 2023

وبدراسة مقاييس التحليل الإحصائي للبيانات تبين الآتي:

معامل الارتباط من التنمية الاقتصادية غير المتوازنة مع التحول الديمقراطي هو 0.55650

بيانات التنمية غير المتوازنة:

الوسط الحسابي 5.94

الوسيط 5.93

المنوال أو القيم الأكثر تكرارًا هي 5.3

الانحراف المعياري 0.695

التباين 0.398

التشتت 0.1036

بيانات الديمقراطية:

الوسط الحسابي 2.72

الوسيط 2.22

الانحراف المعياري 1.12

القيم الأكثر تكرارا5.3

التباين 1.264

التشتت 0.412

ومن خلال البيانات السابقة يتضح قوة الارتباط بين التنمية الاقتصادية غير المتوازنة والتحول الديمقراطي، كلما انخفضت التنمية الاقتصادية المتوازنة انخفض المؤشر الديمقراطي، فهي علاقة طردية قوية.

وباستبعاد عامي 2010_2011وباستعمال برنامج اس بي اس اس ظهرت النتيجة أعلى من استعمال إكسل

ارتباط التنمية غير المتوازنة مع التحول الديمقراطي كان 0.912مع دالة صفرية، وهو عامل ارتباط قوي جدًا

ارتباط التنمية غير المتوازنة مع التدخل الخارجي 0.995

## ثانيًا الجداول والبيانات:

| التنمية غير المتوازنة | التحول الديمقراطي | السنة |
|---|---|---|
| 6.9 | 1.94 | 2010 |
| 6.9 | 3.55 | 2011 |
| 7 | 5.15 | 2012 |
| 6.7 | 4.82 | 2013 |

| | | |
|---|---|---|
| 2014 | 3.8 | 6.4 |
| 2015 | 2.25 | 6.1 |
| 2016 | 2.25 | 5.8 |
| 2017 | 2.32 | 5.6 |
| 2018 | 2.19 | 5.3 |
| 2019 | 2.02 | 5.3 |
| 2020 | 1.95 | 5.3 |
| 2021 | 1.95 | 5.6 |
| 2022 | 2.06 | 5.9 |
| 2023 | 1.9 | 6.4 |
| الارتباط | 0.652869306 | |
| الوسط الحسابي | 2.725 | 6.085714286 |
| الوسيط | 2.22 | 6 |
| الانحراف م ع | 1.124713639 | 0.631063989 |
| الأكثر تكرارا | 2.25 | 5.3 |
| التباين | 1.264980769 | 0.398241758 |
| التشتت | 0.412 73895 | 0.103695961 |

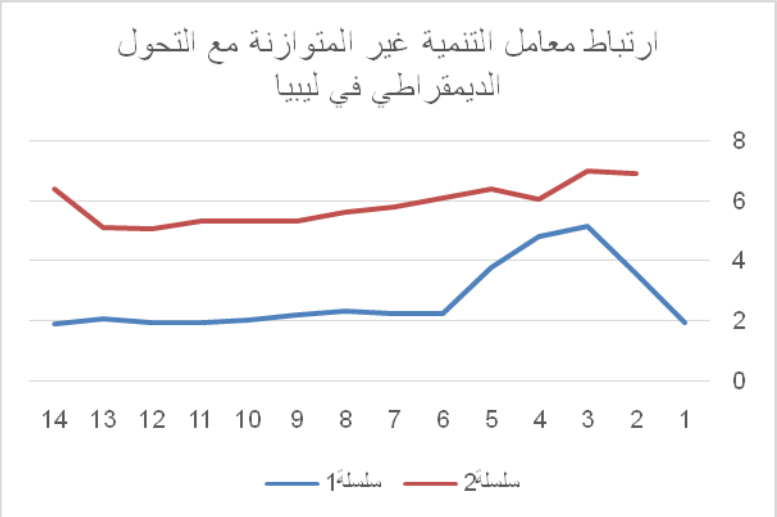

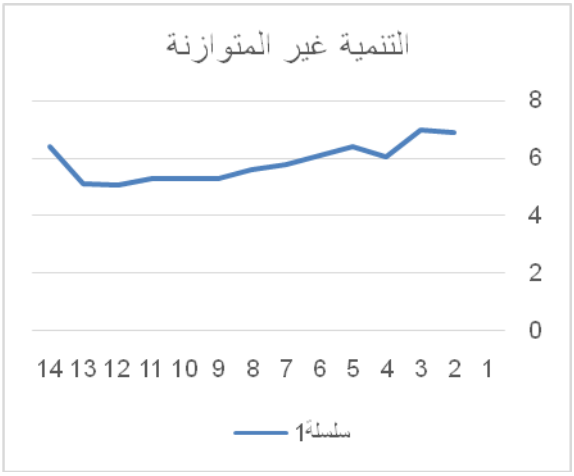
التنمية غير المتوازنة
8
6
4
2
0
14 13 12 11 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1
سلسلة1

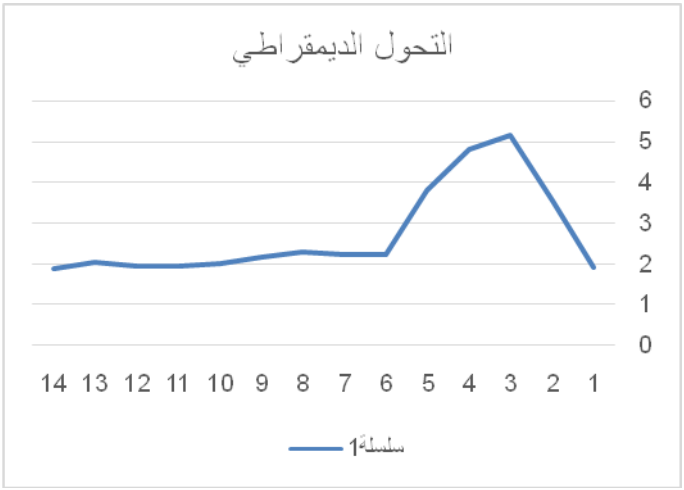
التحول الديمقراطي
6
5
4
3
2
1
0
14 13 12 11 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1
سلسلة1

الخاتمة

تطرق الباحث في هذا البحث في المبحث الأولإلى موضوع التحول الديمقراطي في ليبيا والذي تأثر بعدة عقبات أهمها الانقسام السياسي والنزاعات المسلحة.

كما تطرق في المبحث الثاني إلى موضوع التنمية الاقتصادية غير المتوازنة وأهم ملامحها.

أما في المبحث الثالث فقد جرىتحليل بيانات التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة في ليبيا مدعومة بالبيانات والجداول الإحصائية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات.

النتائج:

من خلال البحث والتحليل تبين وجود تأثير سلبي للتنمية الاقتصادية غير المتوازنة على التحول الديمقراطي في ليبيا وهذا التأثير قوي.

كما تبين صدق الفرضية التي قام عليها البحث.

التوصيات:

يوصي الباحث بالتركيز على التنمية الاقتصادية المتوازنة، التي بدورها تنتج مناخًا أفضل لممارسة الديمقراطية.

كما يوصي بمتابعة البحث في هذا المجال لما له من تأثير على التنمية والتحول الديمقراطي.

المراجع


- حنان العريبي _الانتقال الديمقراطي –الموسوعة السياسية نشر في 2018\10\25

https://politicalfncyclopedia.org

- باستيان هير _بيانات الديمقراطية _كيف تختلف _ومتى تستخدم _مؤشر الديمقراطية 2022

https://ourworldindata.org

- د.مصطفى عبدالله خشيم تأثر التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة، هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013
- د . مصطفى عبدالله خشيم –كورس الحلقة الدراسية، قسم العلوم السياسية،الاكاديمية الليبية،المحاضرة الاولى، ربيع 2023-2024

- علي مصباح الوحيشي،دراسة نظريات التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث، جامعة الزاوية، المجلد الأول العدد الثاني أكتوبر 2015
- مصطفى عبدالله خشيم –كورس الحلقة الدراسية، _قسم العلوم السياسة،الاكاديمية الليبية،المحاضرة الثانية،خريف 2023-2024
- د.عبداللطيف مصطفى ود.عبدالرحمن،دراسات في التنمية الاقتصادية، نظرية التنمية غير المتوازنة وأطروحاتها.https//.almerja.com
- أنواع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها وأهمخصائصها 26-12-2021

الزاوية الاقتصادية 204

https//economiccornek.com

- إيمان أحمد، قراءات نظرية: أنماط التحول الديمقراطي، الجزء الرابع، المعهد المصري للدراسات، 2016

https://eipss-eg.org/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9/

- حمد، أ.م.د. زياد جهاد (2018) "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي" مجلة مداد الأدب ربع سنوية محكمة: المجلد 14: آي إس. 1، المادة 16.
https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol14/iss1/16